

توظيف الشاهد القرآني في كتاب المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي

إعداد د. أحمد بن عبدالرحمن سالم بالخير

أستاذ الدراسات اللغوية المشارك بكلية الآداب والعلوم التطبيقية

جامعة ظفار – سلطنة عمان

المخلص:

يتمحور هذا البحث في توظيف ابن هشام اللخمي (ت: 577هـ) للشاهد القرآني، معتمداً على كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان)، سعياً للكشف عن أهمية الشاهد القرآني بوصفه معياراً للفصاحة في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان. كما يرمي البحث إلى التعرف على دراسة القراءات القرآنية التي تناولها ابن هشام اللخمي، التي اتخذ بعضها معياراً للفصاحة.

Abstract

This research focuses on the position of Ibn Hisham al-Lakhmi (T 577 AH) from invoking the Holy Quran, based on his book (Introduction to the evaluation of the tongue and teaching the statement). This is in order to uncover the importance of the Qur'anic witness as a criterion for eloquence in his book. The study also aims to identify the characteristics of Arabic dialects in Andalusia in the sixth century AH, trying to explain the linguistic phenomena in the light of modern linguistic research ... In addition to studying the Koranic readings addressed by Ibn Hisham al-Lakhmi, some of which adopted a standard of eloquence.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد قامت الدراسات اللغوية قديماً على أسس عديدة، أهمها: الرحلة إلى البوادي لمشاهدة الأعراب الخالص، وتلقي النصوص المسموعة من أفواه الرواة القادمين من مختلف القبائل العربية، ومقابلة فصحاء الحواضر، ومشافهتهم في الأسواق العربية المشهورة، التي كانت مخصصة لهذا الغرض، مثل: سوق عكاظ، وسوق مجنة، وذو المجاز؛ مما أدى إلى اتساع نطاق عملية الاستقراء، وثمة إمكانية استنباط القواعد اللغوية.

لقد أثارت ظاهرة الاستشهاد اهتمام العلماء قديماً وحديثاً، وبلغت عنايتهم به أن ألفوا كتباً مستقلة، وقد قام أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) بأول محاولة للتأليف في هذا الباب، إذ ألف كتاباً يشرح فيه شواهد سيبويه، وسار على نهجه السيرافي (ت 368هـ)، إذ ألف كتاباً يشرح فيه كتاب سيبويه، ويسجل له إدراج كل شاهد في الباب النحوي الذي ورد فيه، كما ألف الأعم الشنتمري كتاباً يشرح فيه أبيات سيبويه أيضاً وسمّاه: "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"، وغيرها من المؤلفات القديمة التي خصت الشواهد اللغوية بالدراسة.

لقد كان ابن هشام اللخمي يحتج في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) بالقرآن الكريم والشعر وأقوال العرب والأحاديث النبوية، فقد اتخذ من آيات القرآن الكريم معياراً لتحديد الخطأ والصواب في الكلام، ومن هنا كانت أهمية هذا البحث؛ الذي يهدف إلى التعرف على توظيف ابن هشام اللخمي للشاهد القرآني في كتابه السابق الذكر، واتخاذ معياراً للحكم على اللهجات المستعملة في عصره.

كما يرمي البحث إلى دراسة القضايا اللغوية في الشاهد القرآني في ضوء مجالات البحث اللغوي الحديث. كذلك يسعى البحث إلى الكشف عن أهمية الشاهد القرآني بوصفه معياراً للفصاحة في كتاب المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان. إن دراسة القراءات القرآنية التي تناولها ابن هشام اللخمي، كانت من أهم مرتكزات هذا البحث، إذ اتخذ ابن هشام اللخمي من قراءة بعض القراء معياراً للفصاحة. تعتمد مادة هذا البحث على الشواهد القرآنية التي احتج بها ابن هشام اللخمي في كتابه؛ لتصحيح ظاهرة من الظواهر اللغوية، وقد بلغ عدد هذه الآيات ستاً وخمسين آية.

من هنا تولدت لدى الباحث العديد من الأسئلة الدافعة إلى سبر تلك الشواهد القرآنية، منها: ما معيار الفصاحة عند ابن هشام في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان؟ وما موقف ابن هشام من القراءات القرآنية على تعدد أنواعها؟ وما آلية الحكم على فصاحة لغة عصره من عدمها؟

وسعيّاً من الباحث للوصول إلى إجابات لأسئلة الدراسة، فقد اقتضت طبيعة الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتحليل الشاهد القرآني وتوظيفه لدى ابن هشام اللخمي في كتابه تقويم اللسان.

المبحث الأول: ابن هشام اللخمي وكتابه المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان:

أولاً: ابن هشام اللخمي... سيرة حياة:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي، نحوي لغوي، ولد في إشبيلية، وأقام في سبته(1).

¹ انظر: التكملة لكتاب الصلة لأبي عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي المعروف بابن الأبار، 2، ص 675 ... كما ينظر في ترجمته: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ص 298، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لمحمد بن عبدالله الأنصاري، 6، ص 70، والوفاي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، 2، ص 131، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد

شيوخه وتلاميذه:

أخذ العلم عن أبي بكر بن العربي ت543هـ، وأبي طاهر السلفي ت576هـ، وابن مضاء اللخمي القرطبي ت592هـ⁽²⁾.

أما تلاميذه فقد ذكر صاحب الذيل والتكملة⁽³⁾ أن من تلاميذه: أبو الحسن بن أحمد الخولاني، وأبو عبدالله بن عبدالله بن سعيد الكتاني، وأبو العابد بن غاز السبتي، وأبو علي حسن بن محمد الجذامي، وأبو عمر يوسف بن عبدالله الغافقي.

ثقافته وآثاره:

ذكر ابن الأثير محمد بن عبدالله القضاعي أن ابن هشام اللخمي كان مؤدباً بالعربية، وأنه كان قائماً عليها وعلى اللغات والآداب⁽⁴⁾.

كما ذكر محمد بن عبدالله الأنصاري صاحب كتاب الذيل والتكملة أن ابن هشام اللخمي كان نحوياً لغوياً أديباً تاريخياً ذاكراً أخبار الناس قديماً وحديثاً وأيامه⁽⁵⁾.

لقد ترك ابن هشام اللخمي مؤلفات عديدة، منها⁽⁶⁾:

- الدر المنظوم: في سيرة النبي ﷺ، وهو مخطوط.
- الفصول والجمال في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل، وهو مخطوط.
- شرح الفصيح: وهو مطبوع.
- شرح مقصورة ابن دريد (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة): مطبوع.

الدين الفيروزآبادي، ص209، وكشف الظنون لحاجي خليفة، 2، ص1807، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد البغدادي، 2، ص97، والأعلام لخير الدين الزركلي، 5، ص318.

² انظر: السابق نفسه، والذيل والتكملة لمحمد بن عبدالله الأنصاري، 6، ص70.

³ انظر: الذيل والتكملة، 6، ص70.

⁴ انظر: التكملة لكتاب الصلة، 2، ص675.

⁵ انظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، 6، ص71.

⁶ انظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، ص9 ص10.

- شرح المقصورة الكبرى أو كتاب المقصور والممدود: مطبوع.

- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: وهو مطبوع.

وفاته:

يذكر صاحب الذيل والتكملة أن وفات ابن هشام اللخمي كانت سنة (577هـ)، وبهذا يكون محمد بن عبدالله الأنصاري⁽⁷⁾ أقدم من أشار إلى تاريخ وفاته، إذ لم يذكر ابن الأبار⁽⁸⁾ صاحب كتاب التكملة لكتاب الصلة في ترجمته لابن هشام اللخمي تاريخ وفاته، واكتفى بقوله: وجدت الأخذ عنه والسماع منه في سنة 557 هـ⁽⁹⁾. أما الصفدي⁽¹⁰⁾ فقد جعل سنة وفاته 570 هـ⁽¹¹⁾، في حين أشار الفيروزآبادي⁽¹²⁾ إلى أن وفاته كانت في سنة 557 هـ⁽¹³⁾، وهو وهم فيما يبدو؛ لأن ابن الأبار كما ذكرت سلفاً قد أخذ عنه وسمع منه في هذه السنة.

ثانياً: كتاب المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان:

لكتاب ابن هشام اللخمي أهمية كبرى في تاريخ التأليف في لحن العامة، فقد ألفه ليرد على كل من الزبيدي (ت379هـ) في كتابه لحن العامة، وابن مكي الصقلي (ت501هـ) في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ثم أورد بعد ذلك مباحث تمثل ما آلت إليه العربية في الأندلس في القرن السادس الهجري. ويمكن أن ننظر إلى هذا الكتاب على أنه مكوّن من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: جعله ابن هشام اللخمي في الرد على كل من: الزبيدي وابن مكي الصقلي، وقد صرّح المؤلف نفسه بذلك حين قال: "وألف الزبيدي -رحمه الله- في

⁷ هو محمد بن عبدالله بن عبد الملك الأنصاري صاحب كتاب الذيل والتكملة توفي سنة 703 هـ.

⁸ هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبار توفي سنة 658 هـ.

⁹ انظر: التكملة لكتاب الصلة، 2، ص676.

¹⁰ هو صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي توفي سنة 764 هـ.

¹¹ انظر: الوافي بالوفيات، 2، ص131.

¹² هو أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي توفي سنة 817 هـ.

¹³ انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص209.

لحن عامة زمانه، وما تكلمت به في أوانه، فتعسّف عليهم في بعض الألفاظ، وأنحى عليه بالإغلاظ، وخطأهم فيما استعمل فيه وجهان، وللعرب فيه لغتان. فأوردت في هذا الكتاب جميع ذلك، وما تعسّف عليهم هنالك، وبيّنت ما وقع في كلامه من السهو والغلط، والتعنيب والشطط. وأردفته بذكر أو هام ابن مكي في كتابه المسمى بتثقيف اللسان وتلقيح الجنان. وابتدأت بالرد عليهما فيما أنكراه...⁽¹⁴⁾.

القسم الثاني: أفرد ابن هشام اللخمي ليذكر فيه أخطاء عامة زمانه في الأندلس، يقول: "وأضفت إلى ذلك كثيراً مما لم يذكره مما غيّر في زماننا، ولحنت فيه عوامنا"⁽¹⁵⁾، ويضم هذا القسم ثلاثة أبواب⁽¹⁶⁾:

أ. باب ما جاء عن العرب فيه لغتان فأكثر، استعملت العامة منها أضعفها، وربما استعملت أقواها، وربما عدلت عن الصواب في ذلك ونطقت باللحن.
ب. باب ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل، ولا عليه من لسان العرب دليل.

ج. باب ما جاء لشيئين أو أشياء، فقصروه على واحد.
القسم الثالث: ذكر فيه ما تمثّلت به العامة في أقوالهم، ثم رده إلى ما أخذ منه من أقوال الشعراء، وقد جاء هذا القسم تحت عنوان: "مما تمثّلت به العامة، مما وقع في أشعار المتقدمين والمحدثين، تلقنوها من الفصحاء، وهم لا يعرفون الأشعار التي أخذت منها، وربما حرّفوا بعض ألفاظها"⁽¹⁷⁾.

المبحث الثاني: الشاهد النحوي:

¹⁴ انظر: المدخل إلى تثقيف اللسان وتعليم البيان، تج: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، ص26.

¹⁵ انظر: المدخل إلى تثقيف اللسان وتعليم البيان، ص26.

¹⁶ انظر: السابق، الصفحات: 137-512.

¹⁷ انظر: السابق، ص513.

الشاهد النحوي للنحاة ذخيرة وحجة وبرهان، بل هو النحو بعينه (18)؛ لذا نال الشاهد مكانة رفيعة عند النحاة، وظل المعيار الذي اعتمد عليه النحاة في تععيد القواعد ودليل الحكم وسند القاعدة التي يعتمدونها. ولأن الشاهد لسان النحوي في إثبات صحة القاعدة وتقريرها أو تجويز ما جاء مخالفاً للقياس، أو الرد على المخالف وتفنيده رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه اشترطوا فيه أن تكون دلالاته واضحة، وليس له رواية تخالف تلك الدلالة، وإلا كان غير مقبول لأنه شهادة، والشهادة إذا دخلها الاحتمال سقط بها الاستدلال (19). من هنا كان الاعتداد بالشاهد عند كل النحويين، متقدميهم ومتأخريهم، فرددوا النحو بشواهد غزيرة استخرجوها من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومن كلام العرب ودواوين الأدب حتى "باتت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح واستحضاره إيّاها عند الحاجة" (20).

أولاً: تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً:

١. لغة: ورد في الصحاح "الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا ... والمشاهدة المعاينة، وشهده شهوداً أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور ... وأشهني إملاكة أي أحضرتني ..." (21).
وفي لسان العرب "الشاهد: العالم الذي يبين ما علمه ... والشهادة خبر قاطع ... والشاهد؛ اللسان من قولهم لفلان شاهدٌ حسنٌ أي عبارة جميلة" (22).
أما الفيروز أبادي، فقد أضاف معنى آخر لهذه المعاني، إذ قال: "واستشهده، سأله أن يشهد ... والشاهد الأمين في شهادة" (23).

18 انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 211.

19 تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص 34.

20 الشواهد والاستشهاد في النحو، ص 23.

21 الصحاح (شاهد).

22 لسان العرب (شاهد).

23 القاموس المحيط (شاهد).

ويضيف أبو بكر الرازي "وقولهم: أشهد بكذا أي أحلف" (24).

فمن طريق هذه المفاهيم يتبين لنا أن المقصود بالاستشهاد هو الإخبار بما يفيد القطع. وقد ورد مفهوم الاستشهاد في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، إذ يقول: "الشاهد نقيض الغائب في المعنى؛ ولهذا سُمِّيَ ما يُدرك بالحواس ويُعلم ضرورة شاهداً، وسُمِّيَ ما يعلمُ بشيءٍ غيره، وهو الدلالة غائباً، مثل: الحياة، والقدرة، وسُمِّيَ القديم شاهداً لكل نجوى؛ لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته فالشهادة علم يتناول الموجود" (25).

٢. أما المعنى الاصطلاحي للشاهد فهو "الدليل الذي يُعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما، ورفض أخرى، أو هو ما يذكرُ لإثبات قاعدة كَلِيَّة؛ من كتابٍ أو سنَّة، أو كلام عربي فصيح" (26).

وقد أجمع الدارسون على أن الشاهد هو الدليل الذي يؤخذ من الكلام العربي الفصيح؛ قصد إثبات صحّة قاعدة نحوية أو نفيها من المادة المحتجّ بها، ويرى الدكتور محمد عيد أن الاستشهاد هو: "الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر ونثر، فالشاهد في المصطلح النحوي ما يسوقه النحاة من أدلة لغوية يستنبطونها من لغة العرب الفصحاء؛ شعراً كانت أو نثراً؛ لتكون شاهداً على قواعدهم النحوية" (27). فالاستشهاد هو توظيف اللغوي لمجموعة من الأقوال التي بلغت مستوى عالٍ من الفصاحة.

ثانياً: شروط الاحتجاج بالشواهد:

للاحتجاج في اللغة العربية غرضان اثنان:

- لفظي: ويورد لإثبات صحّة استعمال لفظة أو تركيب أو ما يتبع ذلك من قواعد

في علم اللغة والنحو والصرف.

²⁴ مختار الصحاح، ص349.

²⁵ الفروق في اللغة، ص88.

²⁶ شرح التصريح على التوضيح، 1، ص16.

²⁷ الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص86 ص87.

- معنوي: لإثبات معنى كلمة ما، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

لقد وضع علماء اللغة أطراً متعددة لقبول الشاهد من عدمه نستطيع أن نجعلها في:

١. الإطار الزمني: إذ لم يقبل علماء اللغة من الشواهد الشعرية والنثرية إلا ما كان واقعاً بين العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وعلى ضوء ذلك قسّموا الشعراء إلى أربع طبقات تخضع للترتيب الزمني على النحو الآتي:

الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين، مثل: امرئ القيس والأعشى وغيرهم ممن ماتوا قبل ظهور الإسلام.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين، وهم أدركوا الجاهلية والإسلام، مثل: حسان وليد.

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، مثل: جرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: طبقة المولدين أو المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة، مثل: بشار بن برد وأبي نواس.

فأجمعوا على صحّة الاستشهاد بطبقة الجاهليين والمخضرمين، واختلفوا في طبقة الإسلاميين، فالأغلب على صحّة الاستشهاد بشعرهم حتى منتصف المائة الثانية للهجرة، وجعلوا إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة 150 من الهجرة آخر الشعراء الإسلاميين المحتجّ بشعرهم.

أما الطبقة الرابعة فلا يحتجّ بكلامهم للغرض اللفظي مطلقاً، وجعلوا بشار بن برد رأس المحدثين غير المحتجّ بكلامهم، وعلّوا استشهاد سيبويه ببعض شعر بشار في (الكتاب) بـ "التقرّب إليه واتقاء شر لسانه؛ لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره" (28).

28 المزهر في اللغة، 1، ص167، وانظر: الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا للأستاذ سعيد الأفغاني، الصفحات: 5-9.

٢. الإطار المكاني: وأعني به الحدود المكانية أو القبائل التي أخذوا عنها، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج حسب قربها أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة، وردّوا كلام القبائل التي على السواحل، أو في الحواضر، أو في جوار غير العرب من الأمم الأخرى، وقد صنّف أبو نصر الفارابي في (الاحتجاج) فذكر أن أجود العرب انتقاء للأفصح هم قريش، ويتبعهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل؛ وذلك لأسباب المخالطة مع الأمم الأخرى؛ مما يترتب عليه اختلاط لغتهم بغير لغة العرب⁽²⁹⁾.

وعلى هذا الأساس استثنوا القبائل القاطنة بجوار اليونان، مثل: تغلب والنمر، والقبائل المجاورة لأهل مصر، مثل: لخم وجذام، والقبائل المجاورة لأهل الشام، مثل: قضاة وغسان وإياد، والقبائل المجاورة للنبط والفرس والهند والحبشة، مثل: بكر وعبدالقيس وأزد عمان وأهل اليمن، والقبائل المخالطة لتجار الأمم المقيمين عندهم، مثل: بني حنيفة وسكّان اليمامة وثقيف وسكّان الطائف وحاضرة الحجاز⁽³⁰⁾.

٣. الإطار الحضري:

كان المجتمع العربي مكوناً من طبقة من البدو وهم أهل الفصاحة والبيان، وطبقة الحضر والقرويين وهؤلاء يتميّزون بهبوط مستوى الفصاحة لديهم، فقصد العلماء البوادي لأخذ اللغة من أهلها، فكانت البداوة معياراً للاحتجاج، يقول الفارابي: "وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط"⁽³¹⁾.

ومما يشار إليه أن هذا الإطار كان السبب وراء عدم الاستشهاد بأولئك الشعراء الذين أقاموا في الحواضر، مثل: الكميت والطرّماح وعديّ بن زيد وعبيد الله بن قيس الرقيات؛ رغم دخولهم ضمن الإطار الزمني الذي حدّده بمنتصف القرن الثاني الهجري.

²⁹ انظر: المزهر في اللغة، 1، الصفحات: 227-229.

³⁰ انظر: عصور الاحتجاج، 1، ص 172 ص 173.

³¹ انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 56.

ثالثاً: أنواع الشواهد من حيث أجناسها الأدبية:

يمكن حصر مصادر الاستشهاد في ثلاثة أنواع ثابتة عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم، فقد قرر العلماء بعد جمعهم وتصنيفهم للمادة اللغوية أن روافدها تنحصر في ثلاثة أصول أو مصادر هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب وينقسم إلى قسمين اثنين هما: الشعر والنثر.

أ.القرآن الكريم: "هو الوحي المنزّل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز" (32). والقرآن الكريم يمثل أوثق نص لغوي في العربية، فقد نال الحظوة العالية من العناية والضبط والدقة في الأداء زمن الرسول ﷺ وعند أصحابه من بعده، كما يمثل اللغة المثالية الرفيعة، ومن هنا كان الأخذ بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بين النحويين، فكلام الله ﷻ هو المنبع الذي استلهم منه اللغويون والنحاة والشعراء مادّتهم، فهو مصدر المصادر اللغوية المعتمدة في الاستشهاد، وكذلك بقراءاته أصحّ أصول اللغة والنحو، قال البغدادي: "فكلامه عزّ اسمه أفصح كلام وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشأذه كما بيّنه ابن جني في أول كتاب المحتسب وأجاد القول فيه" (33) إلا أن ذلك لم يمنع من وقوع الاختلاف في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في اللغة والنحو، وأرى أن ذلك الاختلاف يرتكز على القراءات القرآنية التي اختلفت فيها وجهات نظر العلماء، فذهب بعضهم إلى قبول القراءة وأخضع القاعدة للنص القرآني، في حين ذهب فريق آخر إلى قبول القراءة في ذلك الحرف مع مخالفتها للقياس ولكن لا يقاس عليها، وذهب فريق ثالث إلى تحطئة القراء الثقات واتهامهم باللحن ما لم تستقر القراءات مع قاعدتهم وقياسهم، ورحم الله العلامة سعيد الأفغاني حين قال: "قراءات القرآن جميعها حجة في العربية، متواترها وآحادها وشأذها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها" (34).

32 البرهان في علوم القرآن، 1، ص318.

33 خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 1، ص4.

34 في أصول النحو، ص45.

ب. الحديث النبوي الشريف: يعرف على أنه ما أثر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، إلا أن ما يعنينا هنا هو القول المأثور عنه ﷺ. وقد بين الشيخ محمد الخضر حسين المقصود بهذا المصدر من مصادر الاحتجاج بقوله: "وتشتمل كتب الحديث على أقوال النبي ﷺ، وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلاً من أفعاله، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، بل توجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين، وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله ﷺ، أو أقوال الصحابة أو أقوال بعض التابعين، مثل: عمر بن عبدالعزيز، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو صنع قاعدة نحوية"⁽³⁵⁾. وقد احتج النحاة الأوائل بالحديث النبوي الشريف، وإن كان هذا الاحتجاج قليلاً -ومثال ذلك الإمام المبرد لم يحتج في المقتضب سوى بأربعة أحاديث فقط- وتابعهم في ذلك النحاة الذين جاءوا بعدهم على اختلاف أمصارهم، وإن كان متأخروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتج بها، إلا أنهم لم يتوسعوا فيه، أما نحاة الأندلس، مثل: السهلي وابن خروف وابن مالك فقد توسعوا في الاحتجاج به.

ج. كلام العرب: وهو المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد عند علماء اللغة، ويشمل هذا المصدر ما تكلمت به العرب شعراً ونثراً في حدود الإطار الزمني والمكاني والحضري؛ أي في زمن الفصاحة. فالنحويون عندما يتحدثون عن حجية كلام العرب إنما يقصدون هذا المعنى، يقول جلال الدين السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم"⁽³⁶⁾. عليه يمكننا تقسيم ذلك الكلام إلى:

١. النثر: ويشمل:

³⁵ الاستشهاد بالحديث في اللغة (مقال منشور في مجمع اللغة العربية الملكي) بالقاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، 1355هـ/1937م،

العدد الثالث، ص197.

³⁶ الاقتراح، ص33.

أبلغه الخطاب اليومي المستعملة في البداية طوال عصور الفصاحة.

ب. لغة الأمثال: وهي اللغة التي تستعمل من قبل فئة معينة في المجتمع تمتلك القدرة على التعبير عن المناسبات بأسلوب أدبي راق، "والمثل لا يعكس لغة الاستعمال الدارج، ولا يمثل أسلوباً في الكلام المطرد، وإنما هو متن ثابت يمثل لغة خاصة انتهت إلى استعمال عام"⁽³⁷⁾. قال أبو عبيدة: "الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وقد ضربها النبي ﷺ، وتمثل بها هو ومن بعده من السلف"⁽³⁸⁾.

٢. الشعر: نال هذا النوع من الشواهد الحظوة والاهتمام أكثر من أنواع الشواهد الأخرى، فقد أنس النحويون إلى الشعر، وشعروا بتمثيله للغة العرب؛ مما جعل الشواهد الشعرية في مرتبة متقدمة من اهتمام النحاة والدارسين، وظهرت على إثر ذلك مؤلفات كثيرة تخوض في هذا المضمار، مثل: (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر النحاس، وكذلك لأبي سعيد السيرافي. ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد الشواهد الشعرية في المقتضب بلغت سبعمائة وواحد وخمسين بيتاً شعرياً.

المبحث الثالث: القضايا اللغوية في الشاهد القرآني عند ابن هشام اللخمي:

تكمن أهمية الشاهد القرآني عند ابن هشام اللخمي في كونه معياراً للفصاحة، فقد كان ابن هشام اللخمي يذكر استعمالات أهل الأندلس في القرن السادس الهجري، ثم يصوب هذا الاستعمال أو ذاك اعتماداً على ما ورد في القرآن الكريم، ومن هنا فإن معيار الفصاحة عند ابن هشام اللخمي يرتبط بالشاهد القرآني ارتباطاً وثيقاً.

ويمكن تصنيف القضايا اللغوية التي تناولها واستشهد عليها بشواهد قرآنية في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان؛ وفق مجالات الدرس اللغوي الآتية:

³⁷ القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 83.

³⁸ المزهر في علوم اللغة، 1، ص 486.

أولاً: الأصوات والرسم الإملائي:

استشهد ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل بشواهد قرآنية تناولت قضايا تتصل بالأصوات من ناحية، وبالرسم الإملائي من ناحية أخرى.

أ. القضايا التي تتصل بالأصوات:

١. التخفيف:

وقد تمثلت هذه الظاهرة في تخفيف الهمزة كما يأتي:

ذكر ابن هشام اللخمي أن العامة تقول في (المائدة): مَيْدَة، ووصفها بأنها أضعف من (المائدة)، واستشهد على فصاحة المائدة بقوله تعالى: ﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (المائدة: 14) يقول: "والمائدة: وفيها لغتان: مائدة، وهي أفصح، وهي لغة القرآن قال الله تعالى: ﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾، والجمع: موائد. ويقال لها أيضاً: مَيْدَة، كما تنطق به العامة، وهي أضعف" (39).

ويفهم من هذا النص الميل إلى تخفيف الهمزة بإبدالها حرف لين، فكلمة (مائدة) صارت (مَيْدَة)؛ ولعل السبب في هذا ميل اللغة إلى السهولة والتيسير، فالهمزة من أشد الحروف "لأنه بعد مخرجها ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، فهي أبعد الحروف مخرجاً فنقل عليهم ذلك؛ لأنها كالتهوع" (40).

39 المدخل إلى تقويم اللسان، ص139.

40 الكتاب، 3، ص548.

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس⁽⁴¹⁾ أن الهمزة المحققة مخرجها من المزمار نفسه، فعند النطق بها تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً؛ فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة. فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا نسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة.

ومعنى هذا أن كون الهمزة صوتاً شديداً من ناحية، فضلاً عن أنه يحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على أي صوت آخر من ناحية أخرى، كل هذا جعل بعض مستعملي اللغة يميلون إلى التخلص من الهمز ميلاً للسهولة والتيسير. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "ولا شك أن انحباس الهواء عند المزمار انحباساً عاماً ثم انفراج المزمار فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر؛ مما يجعلنا نعد الهمزة أشد الأصوات، ومما جعل للهمزة أحكاماً مختلفة"⁽⁴²⁾.

2. الإدغام:

وقد تمثلت هذه الظاهرة في إدغام التاء في الدال، كما يأتي:

استشهد ابن هشام اللخمي بقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (يونس: 35) على إدغام التاء في الدال من (يهدي) التي صارت (يهدي)، يقول: "ويقولون للسائل: رجلٌ مُكْدِي، بتشديد الدال. والصواب: مُكْدٍ، بإسكان الكاف وتخفيف الدال، من قولهم: حَفَرَ فَأَكْدَى؛ أي بلغ الكُدْيَةَ فلم يُنْبِطْ ماءً. وقال بعضهم: إنما أصله مُجَدِّ، من الاجتداء، وهو طلب

⁴¹ انظر: الأصوات اللغوية، ص 72.

⁴² السابق نفسه، وانظر: في اللهجات العربية، ص 77.

المعروف، فصَحَّفته العامة فأبدلت من الجيم كافاً. وكان الأصل في المُجْدِي: المُجْتَدِي، فأدغمت التاء في الدال ثم أُلقيت حركة الحرف المدغم على ما قبله، كما فعل ذلك من قرأ ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾، والأصل فيه يهندي" (43).

لقد استشهد ابن هشام اللخمي بهذه الآية في معرض كلامه عن قول عامة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري (مُكْدِي) للسائل بتشديد الدال، بدلاً من (مُكْدِي) بإسكان الكاف وتخفيف الدال، فإن كان أصل الكلمة كذلك، فهذا معناه أن العامة حرّكت الساكن وهو الكاف، وشدّدت ما حقه التخفيف وهو الدال.

ثم ذهب أنه قد ذهب فريق إلى أن أصل (مُكْدِي) مُجْدِي من الاجتداء فصَحَّفته العامة فأبدلت من الجيم كافاً، وكان الأصل في (المُجْدِي) المُجْتَدِي، فأدغمت التاء في الدال ثم أُلقيت حركة الحرف المدغم على ما قبله، وهنا ذكر الآية الكريمة موضع الشاهد.

وإبدال الجيم كافاً أمر وارد، فقد ذكر ابن السكّيت كلمات كثيرة تعرّضت لمثل هذا الإبدال (44).

3. الإبدال:

وقد تمثلت هذه الظاهرة في إبدال صوت مكان صوت آخر، وذلك كما يأتي:

- إبدال الهمزة واوياً:

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكي الصقلي في معرض رده عليه ما ذكره من أن الناس "يقولون: واسيتك بمالي، وواكلت فلاناً، ووازيته، وواجرت دابتي، وواخذته بذنبه، وواتيته على ما يريد، والصواب: آسيتك بمالي، وآكلت فلاناً، وآزيته: إذا جلست بإزائه، وأجرت دابتي، وآخذته بذنبه، وآتيتك على ما تريد" (45).

43 المدخل إلى تقويم اللسان، ص 47 ص 48.

44 انظر: الإبدال، باب الكاف والجيم، ص 118.

45 المدخل إلى تقويم اللسان، ص 114.

وقد ذهب ابن هشام اللخمي إلى أن ما ذكره ابن مكي هو القياس⁽⁴⁶⁾، وإن كان يرى أنه غير ممتنع أن يأتي بالواو، فقد حكى عن "الأخفش: أخذته بذنبه وواخذته، وقد قرأ ورش ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (البقرة: 55)"⁽⁴⁷⁾. ويبدو أن قلب الهمزة إلى واو راجع إلى السهولة والتيسير، فالهمزة صوت حلقى مخرجه من أقصى الحلق، أما الواو فهو صوت شفوي، يخرج من بين الشفتين، والهمزة تعدّ من أشد الأصوات، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "فالهمزة ... صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأن فتحة المزمارة معها مغلقة إغلاقاً تاماً ... ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمارة؛ ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة، ولا شك أن انحباس الهواء عند المزمارة انحباساً عاماً ثم انفراج المزمارة فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر؛ مما يجعلنا نعد الهمزة أشد الأصوات، ومما جعل للهمزة أحكاماً مختلفة في كتب القراءات"⁽⁴⁸⁾.

وقد عرفت العربية كلمات كثيرة أبدلت فيها الهمزة إلى واو، مثل: أَرَحْتُ الكتاب وورَّخْتُهُ، وأَكَّدْتُ العهد ووكَّدْتُهُ، وأَخِيثُهُ وواخِيثُهُ⁽⁴⁹⁾. ولا شك أن هذا كله مما يدخل في إطار السهولة والتيسير.

- إبدال العين غيناً:

ذكر ابن هشام اللخمي أن الناس يقولون: "بحرٌ عميق، ووادٍ عميق، بالغين معجمة. والصواب: عميق، بالعين غير معجمة. وقد قيل إنه يُقال بالغين معجمة. وقرئ في الشاذ ﴿مَنْ كُلِّ فَجَّ عَمِيقٍ﴾ (الحج: 27). وزعم قوم أن كل ما كان منبسطاً على وجه الأرض قيل له: عميق بعين غير معجمة. وما كان هاوياً إلى

⁴⁶ إذ قال: "قال الرّاد: هذا الذي قاله هو القياس، وقد جاء بالواو" ... انظر: السابق نفسه.

⁴⁷ انظر: السابق، ص115.

⁴⁸ انظر: الأصوات اللغوية، ص72.

⁴⁹ انظر: الإبدال لابن السكيت، باب الهمزة، ص138.

أسفل قيل فيه: عميق، بالغين معجمة. يقال: فجّ عميق، وبئر غميقة. ولكن العين غير معجمة أشهر وأعرف في كل شيء" (50).

وقد أورد ابن السكيت أمثلة كثيرة لكلمات قلبت فيها العين إلى غين (51).
إن السمة التي تجمع بين العين والغين تتمثل في أنهما من الأصوات الحلقية، فالغين صوت رخو مجهور، مخرجه أدنى الحلق إلى الفم، أما العين فهي صوت مجهور، مخرجه وسط الحلق، وهو أقل رخاوة من الغين (52).

- إبدال القاف كافاً:

ذكر ابن هشام اللخمي أن الناس يقولون "للعظم المشرف على الصدر: تَرَكَتُ. والصواب: تَرَفُّوتُ، والجمع: التراقي، قال الله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾" (القيامة: 26) (53).

وقد أورد ابن السكيت أمثلة كثيرة لهذا القلب (54).
والقاف والكاف كلاهما من أصوات أقصى الحنك، وكلاهما صوت شديد مهموس (55).

4. الحذف:

وقد تمثلت هذه الظاهرة في حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وذلك كما: يأتي:

50 المدخل إلى تقويم اللسان، ص 258 ص 259.

51 انظر: الإبدال باب العين والغين، ص 111.

52 انظر: الأصوات اللغوية، ص 71.

53 انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 347.

54 انظر: الإبدال، باب القاف والكاف، ص 113.

55 انظر: الأصوات اللغوية، ص 67.

أورد ابن هشام اللخمي قراءة بعض القرّاء ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (الإخلاص:1-2) شاهداً على حذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين ... إذ ذكر هذه القراءة في معرض رده على ابن مكي الصقلي من أن الناس "يقولون في التاريخ: وذلك في ربيع الأول، بحذف التنوين من ربيع، يجعلونه على الإضافة، والصواب: في ربيع الأول، على النعت. قال الرّادّ: أما قوله في ربيع الأول: فإنهم في حذف التنوين يجعلونه على الإضافة فليس بصحيح، بل هم يقصدون النعت، وإن كان التنوين محذوفاً؛ وذلك أن التنوين هنا لم يحذف لمعاقبة الإضافة، وإنما حذف لالتقاء الساكنين، وكان الوجه أن يحرك بالكسر ولا يحذف، إلا أن حذفه ليس بخطأ؛ كونه مسموعاً فاشياً في كثير من الكلام والشعر، حتى كأنه لكثرتة يكون أصلاً مطّرداً يقاس عليه ... وقرأ بعض القرّاء ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾، بحذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين. وإنما حذف التنوين في هذا كله؛ لأنه ضارع حروف المدّ واللين بما فيه من الغنة. وقد وجب في حروف المدّ واللين أنها تحذف إذا سكنت ولاقت ساكناً، فحُمل التنوين عليها بالشبه، فحُذف كما حُذفت" (56).

وقد عدّ ابن خالويه قراءة حذف التنوين من الشواذ، وذكر أنها لنصر بن عاصم، وأبي عمرو، وقد رويت عن عمر رضي الله عنه (57). وكان الفراء يرى أن التنوين أجود، وأن الحذف ليس الوجه، يقول: "والذي قرأ (أحدُ الله الصَّمَدُ) بحذف النون من (أحد) يقول: النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت. وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربما حذفت وليس بالوجه قد قرأت القرّاء: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) والتنوين أجود" (58).

56 المدخل إلى تقويم اللسان، ص134 ص135.

57 انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص182.

58 انظر: معاني القرآن، 3، ص300.

وأكثر النحويين يذهبون إلى أن التنوين إنما حذف لالتقاء الساكنين، وكان في هذا لازماً؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد (59).

وسيبيويه يرى أن المختار في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين، وعقد لذلك باباً سمّاه (هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام؛ لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه)، وقد جاء في هذا الباب قول سيبويه: "وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك المسكن في الأمر والنهي" (60).

وذهب المبرّد إلى أن الوجه في الآية إثبات التنوين، وأن حذفه جائز، وكان يرى أن الوجه في التنوين التحريك؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة، وإنما جاز في التنوين لمضارعه إياها، وأنه يقع كثيراً بدلاً منها، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه، فلما أشبهها وجرى معها أُجري مجراها (61).

5. الإشباع:

وقد تمثلت هذه الظاهرة في إشباع الحركة كما يأتي:

استشهد ابن هشام اللخمي بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (البقرة: 26)، على أن بعوضة دون ألف هي الصواب، وباعوضة غلط، يقول: "ويقولون: بَاعُوضَةٌ، وفي الجمع: بَاعُوض، والصواب: بَعُوضَةٌ، وفي الجمع: بَعُوض، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾" (62).

فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة ما أنشدناه أبو علي لابن هرمة يرثي ابنه: من قوله:

⁵⁹ انظر: المقتضب، 2، ص311، والبيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري، 1، ص397، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 2، ص659، ومعني البيب لابن هشام، ص844.

⁶⁰ الكتاب، 3، ص504.

⁶¹ انظر: المقتضب، 2، الصفحات: 311-313.

⁶² المدخل إلى تقويم اللسان، ص271.

فأنت من الغوائل حين ترمى
ومن ذم الرجال بمنزح
أراد: بمنزح: مفتعل من النازح" (63).

ب. القضايا التي تتصل بالرسم الإملائي:

يتصل بالرسم الإملائي قضيتان اثنتان، الأولى: مدّ ما حقه القصر والهمز،
والثانية: استعمال الهاء بدلاً من التاء في الكتابة، وفيما يأتي بيان ذلك:

١. مدّ ما حقه القصر والهمز:

ذكر ابن هشام اللخمي⁽⁶⁴⁾ أن (الخطأ) بالقصر والهمز هي اللغة العليا،
و(الخطأ) بالمدّ دونها، وعدّ من ذلك قراءة الحسن ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَفْتُلَّ
مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاءً﴾ (النساء: 92).

وقد عدّ الفراء (الخطأ) من المهموز المقصور الذي لا نظير له⁽⁶⁵⁾.

وعدّ ابن خالويه قراءة المدّ من الشواذ⁽⁶⁶⁾.

وقد جاء في لسان العرب "الخطأ والخطاء: ضدّ الصواب.

وقد أخطأ، وفي التنزيل: (وليسَ عليكم جُنَاحُ فيما أخطأتم به) عداه بالباء لأنه
في معنى عثرتم أو غلطتم؛ وقول رؤبة: يا ربّ إنّ أخطأت، أو نسيت * فأنت
لا تنسى ولا تموت ... وقد يمدّ الخطأ وقرئ بهما قوله تعالى: (ومن قتل مؤمناً
خطأً)" (67).

وكلمة (خطأ) هكذا الصواب في كتابتها، فالهمزة إذا كانت آخراً وقبلها فتحة
كتبت ألفاً على كل حال، يقول ابن السراج: "تكتب جميع هذا في الرفع
والنصب والخفض بالألف، فإن أضفت الحرف إلى اسم ظاهر فهو على حاله
تكتبه بألف نحو: هذا خطأ زيد، ورأيت خطأ زيد، وسمعت خطأ زيد، فإن
أضفته إلى مضمّر كتبت الهمزة على حركتها، تكتبها في الخفض بالياء، وفي

⁶³ انظر: الخصائص لابن جني، 3، ص122.

⁶⁴ انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص149.

⁶⁵ انظر: المنقوص والممدود، ص50.

⁶⁶ انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص28.

⁶⁷ انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (خطأ).

الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، تكتب: هذا خطؤه بواو، ومن خطئه بياء،
ورأيت خطأه بالألف ... "(68).

٢. ما كتب بالهاء بدلاً من التاء:

نقل ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي تخطئته لكتابة (مناه) بالهاء بدلاً
من التاء في قول حبيب (69):

إِحْدَى بَنِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةٍ بَيْنَ الْكُثَيْبِ الْفَرْدِ فَالْأَمْوَاهِ

إذ احتج الزبيدي بقوله تعالى: ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ (النجم:20)، ونقل
ابن هشام اللخمي عنه "والصواب: عبد مناة، بالتاء، مثل: عبد يغوث، وعبد
ودّ، وعبد العزى، وهي أصنام كانت العرب تتعبد لها. قال الله ﷻ: ﴿ وَمَنَاةَ
الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾" (70).

وقد ردّ ابن هشام اللخمي على الزبيدي بأن أبا تمام لم يغلط، ولكنه أجرى
الوصل مجرى الوقف ضرورة، إذ قال: "لم يغلط حبيب في هذا الاسم، كما
زعم، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ضرورة، فلما كان الوقف على منها
بالهاء، كما يُوقف على اللات بالهاء، أجراها في الوصل ذلك المجرى.
والعرب كثيراً ما تفعل ذلك، تُجري الوصل مجرى الوقف، والوقف مجرى
الوصل" (71).

ولم يكتف ابن هشام اللخمي بذلك؛ بل أورد أمثلة تعضد ما ذهب إليه، ومن
ذلك قوله: "فمما أُجري فيه الوصل مجرى الوقف قول الشاعر:

بِـبَازِلٍ وَجِنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

وإنما يريد العَيْهَلُ ... "(72).

68 انظر: باب الهجاء لابن الدهان، ص120.

69 هو: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام (ت231هـ) ... والبيت في ديوانه، 3، ص343.

70 انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص85.

71 السابق نفسه.

72 السابق، ص85 ص86.

ثانياً: بناء الكلمة:

استشهد ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان بشواهد قرآنية على بعض الظواهر المتعلقة ببناء الكلمة والتصريف، ويمكن أن ننظر إلى هذه الظواهر من حيث التشديد والتخفيف، وتغيير الحركة، والزيادة والحذف، والجمع، وبناء فَعَّالٍ ومفعول، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ. التشديد والتخفيف:

استشهد ابن هشام اللخمي بآيات قرآنية على أن الناس يشددون ما حقّه التخفيف أو العكس؛ أي يخففون ما حقّه التشديد، وبيان ذلك كما يأتي:

١. تشديد ما حقّه التخفيف:

ذكر ابن هشام اللخمي في (باب ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل)، ويقولون: "نَكَّسَ" رأسه، بتشديد الكاف، والصواب: نَكَّسَ، بتخفيفها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ (السجدة: 12)، إلا أن يكثر الفعل "نكس" (73).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ﴾ (المؤمنون: 74)، فقد استشهد ابن هشام اللخمي بهذه الآية على أن الصواب أن يقال: نَكَّبَ بالتخفيف بدلاً من نَكَّبَ إلا أن يكثر الفعل (74).

ويفهم من تلك النصوص أن التخفيف فصيح، وأن التشديد غير صواب، ويبدو أن الناس استعملوا التشديد لغرض التكثر، ذلك أن (نَكَّسَ رأسه) معناه "طأطأه من دُلِّ" (75)، ثم لما كانت الكلمة تفيد هذا المعنى فقد أرادوا فيها معنى

73 المدخل إلى تقويم اللسان، ص 292 ص 293.

74 انظر: السابق نفسه.

75 انظر: لسان العرب (نكس).

المبالغة، ومن هنا شددوا الكاف لغرض التكرير، وقد أكد ابن هشام اللخمي هذا بقوله (إلا أن يكثر الفعل).

٢. تخفيف ما حقه التشديد:

وهو عكس الظاهرة السابقة، ويتمثل فيما ذكره ابن هشام اللخمي في معرض رده على الزبيدي من أن الصواب (أغلقت)؛ إذ قال ابن هشام اللخمي: "أما أغلقت الباب فقد حكى ابن دريد فيه: غلقت، وهي لغة ضعيفة. والأفصح في ذلك: غلقت، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ (يوسف:23) ثم أغلقت ثم غلقت، وهي وإن كانت لغة ضعيفة فلا يجب أن تلحن بها العامة؛ لأنها من كلام العرب، وإن قلت وضعفت" (76).

وسيبيويه يرى أن (غلقت) تفيد الكثرة، ولا يمنع استعمال (أغلقت)، يقول: "وقالوا: أغلقت الباب، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل... وإن قلت أغلقت الأبواب كان عربياً جيداً، وقال الفرزدق:

ما زلتُ أُغلقُ أبواباً وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار
ومثل غلقت وأغلقت أجدت وجودت وأشباهه" (77).

وعقد سيبويه لذلك باباً سماه (باب دخول فعّلت على فعلت)، وقد أوضح فيه أن فعّلت تفيد الكثرة، وأن التخفيف عربي جائز (78).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ (يوسف:25)، فقد استشهد ابن هشام اللخمي بهذه الآية على أن الصواب (سيدي) بتثديد الياء بدلاً من (سيدي) بتخفيفها، يقول ابن هشام اللخمي: "ويقولون: سيدي، والصواب: سيدي، قال الله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾.

وكذلك يقولون في المرأة سيّتي، والصواب: سيّدي" (79).

76 المدخل إلى تقويم اللسان، ص63.

77 الكتاب، 4، ص63.

78 انظر: السابق، 4، ص64.

ويفهم من هاتين الآيتين أن التشديد فصيح، وأن التخفيف ليس صواباً، وإذا نظرنا إلى كلمتي (غَلَّقت) بالتشديد، و(سَيِّد) بالتشديد، وقد استعملتا بالتخفيف لاستطعنا أن نرجع ظاهرة التخفيف هنا إلى السهولة والتيسير في النطق؛ ذلك أن تشديد اللام في (غَلَّقت) يحتاج جهداً عضلياً مضاعفاً، فمخرج اللام كما ذكر سيبويه "من حافة اللسان من أدها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما: يأتيها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية"⁽⁸⁰⁾، وقد وُصف هذا الصوت بأنه منحرف "لانحراف اللسان مع الصوت"⁽⁸¹⁾. ولا شك أن هذا الانحراف للسان الذي يحدث مع هذا الصوت يصعب على اللسان تكراره مرة أخرى، ومن هنا نطق الناس الكلمة دون تشديد اللام جرياً وراء السهولة والتيسير.

وكذلك كلمة (سَيِّد) التي يقولونها (سَيِّدي) بالتخفيف بدلاً من التشديد من أجل السهولة والتيسير، فالياء منقلبة من واو، وأصلها: سَيُّود على وزن فَيْعِل، فلما كان لدينا ياءان أدغموا إحدى اليائين في الأخرى، ثم كرهوا التشديد للتخفيف. وأما كسرة السين فالظاهر أنها لمجانسة الياء بعدها، ثم كانت حركتها من جنس الياء وهي الكسرة، وقد تنبّه سيبويه إلى هذا، وعقد باباً سمّاه (هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً، إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة)⁽⁸²⁾، يقول فيه: "وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا

79 المدخل إلى تقويم اللسان، ص422.

80 انظر: الكتاب، 4، ص433.

81 السابق، 4، ص435.

82 انظر: السابق، 4، ص365.

الواو؛ لأنها أخف عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فيعلٍ: سيدٌ وصيبٌ، وإنما أصلهما سيودٌ وصيوبٌ" (83).

ثم أشار سيبويه إلى تغيّر حركة الحرف الأول من الفتح إلى الكسر، ولكنه لم يشر إلى المجانسة بمعنى أن حركة الحرف الأول صارت كسرة لمجانسة الياء بعدها، وسيبويه وإن كان لم يشر إلى المجانسة، إلا أنه نقل ردّ أحد العلماء دون أن يذكر اسمه على الخليل بن أحمد فيما ذهب إليه من أنه كان يجب أن تبقى حركة الحرف الأول مفتوحة، يقول سيبويه: "وقد قال غيره: هو فيعلٌ؛ لأنه ليس في غير المعتل فيعلٌ. وقالوا: غيّرت الحركة لأن الحركة قد تقلب إذا غيّر الاسم. ألا تراهم قالوا بصريّ، وقالوا أمويّ، وقالوا أختٌ، وأصله الفتح. وقالوا دُهرِيّ. فكذلك غيروا حركة فيعلٍ" (84).

ت. تغيير الحركة:

أورد ابن هشام اللخمي آيات قرآنية كثيرة تؤكد أن ثمة تغييرات حدثت في ضبط بنية الكلمة على السنة العامة في الأندلس في القرن السادس الهجري، ثم ذكر الضبط الصحيح للبنية اعتماداً على ما استشهد به من القرآن الكريم... وفيما يأتي بيان ذلك:

١. كسر ما حقّه الفتح:

ذكر ابن هشام اللخمي أن فتح نون كلمة (النوى) لا كسرهما هو الصواب، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ (الأنعام: 95) ... يقول:

83 السابق نفسه.

84 انظر: السابق نفسه.

"ويقولون: النَّوى، بكسر النون، والصواب: النَّوى بفتحها، قال الله تعالى: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى﴾" (85).

٢. فتح ما حقه الكسر:

ذكر ابن هشام اللخمي أن كسر الزاي من كلمة (مَعزَل) لا فتحها هو الصواب، وذلك في قولهم: "جلست بمعزَل، والصواب: بمعزَل" (86) واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحُ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعزَلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ (هود:42).

٣. فتح ما حقه الضم:

ذكر ابن هشام اللخمي أن الناس يفتحون الباء من كلمة (السُّنْبَلَة)، والصواب ضمُّها ... يقول: "ويقولون للذي فيه حَبُّ الزرع: السُّنْبَلَة، بفتح الباء، والصواب: السُّنْبَلَة بضمِّها. قال الله تعالى: ﴿ فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِّنْهُ حَبَّةٌ﴾ (البقرة:261) وجمعها: سنابل. ويُقال لها أيضاً: سُبُولَة كما تنطق بها العامة، والجمع سُبُول" (87).

ويبدو أن السبب في هذه الظاهرة تأثر الباء بحركة اللام المفتوحة بعدها، ثم حرَّكتها العامة بالفتح.

ومثل ذلك قول الناس (عَرْجُون) بفتح العين، والصواب كما ذكر ابن هشام اللخمي ضمُّها، يقول: "ويقولون: عَرْجُون بفتح العين، والصواب: عَرْجُون بضمِّها، قال الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس:39)، وهو الإهان، والجمع: أهن" (88).

85 المدخل إلى تقويم اللسان، ص391.

86 السابق، ص278.

87 السابق، ص418.

88 السابق، ص400.

٤. فتح ما حقه الإسكان:

ذكر ابن هشام اللخمي أن عامّة أهل زمانه يقولون: "النَّمْلُ بفتح الميم، والصواب: النَّمْلُ بإسكانها، والواحدة: نَمْلَةٌ (89)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ (النمل:18). ومثل ذلك تحريك الزاي من قولهم (الهَزَل) ضد الجِدِّ "والصواب: الهَزْل، بإسكان الزاي، قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾" (الطارق:14) (90). وشبيه به إسكان الهاء من كلمة (لَهُو) بدلاً من تحريكها كما تقول العامة (91)، وقد استشهد ابن هشام اللخمي على صحّة الإسكان بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (الجمعة:11).

5. ضمّ ما حقه الفتح:

ذكر ابن هشام اللخمي أن الناس يضمّون الضاد من كلمة (الضَّر) والصواب: فتحها، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ (الحج:13)، فالصواب فتح الضاد من كلمة (الضَّر) بدلاً من ضمّها. ثم ذكر أن الضاد تضمّ إذا وردت الكلمة من غير النَّفْع، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَسْنِي الضُّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (الأنبياء:83)، يقول ابن هشام اللخمي: "ويقولون: النَّفْعُ والضُّرُّ، بضمّ الضاد، والصواب: النَّفْعُ والضُّرُّ، بفتحها، قال الله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾، فإن لم تذكر النَّفْعُ ضممت الضاد، قال الله تعالى إخباراً عن أيوب: ﴿مَسْنِي الضُّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾، فضمّ لَمَّا لم يقترن مع النَّفْع" (92).

89 السابق، ص392.

90 انظر: السابق، ص426.

91 انظر: السابق، ص282.

92 السابق، ص399 ص400.

ومثل ذلك ما ذكره من أن الناس يضمّون الراء من كلمة (الرّماد) والصواب فتحها، واستشهد على صحّة فتح الراء بقوله تعالى: ﴿ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ (إبراهيم:18) (93).

6. ضمّ ما حقّه الإسكان:

ذكر ابن هشام اللخمي أن إسكان اللام من كلمة (دَلُو) لا فتحها هو الصواب، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَأَدْلَى دَلْوُهُ ﴾ (يوسف:19)، يقول: "يقولون: الدَلُو بضمّ اللام وإسكان الواو، والصواب: الدَلُو بإسكان اللام وإعراب الواو، قال الله تعالى: ﴿ فَأَدْلَى دَلْوُهُ ﴾" (94). ويبدو أن السبب في هذه الظاهرة أنهم اتبعوا حركة اللام لصوت الواو التي بعدها، فصارت حركة اللام الضمّ.

7. إسكان ما حقّه الفتح:

ذكر ابن هشام اللخمي في (الأثرجة) ثلاث لغات (95)، ثم ذكر أنه "يقال لها أيضاً: (المُتْك)، قال الله تعالى: ﴿ وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مُتْكَاً ﴾ (يوسف:31)، في قراءة من قرأ بإسكان التاء" (96). وقد احتج ابن هشام اللخمي بهذه القراءة دون أن ينسبها إلى قارئها؛ ولكنها لأبي جعفر المخزومي المدني أحد القراء العشرة، فقد قرأها بحذف الهمزة فيصير النطق بكاف منصوبة منونة بعد التاء (97).

93 انظر: السابق، ص278 ص279.

94 السابق، ص465.

95 انظر: السابق، ص138.

96 انظر: السابق، ص138 ص139.

97 انظر: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، 1، ص336.

8. ما يجوز فيه الضم والكسر والفتح:

ذكر ابن هشام اللخمي أن "مَلِكُ اليمين) ... فيه ثلاث لغات: مَلِكٌ، بفتح الميم، ومَلِكٌ، بكسر ها، ومَلِكٌ، بضمها. وقد قرأ القراء: ﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا ﴾ (طه:87) بضم الميم وكسر ها وفتحها"⁽⁹⁸⁾.

وقد أكد الفراء كون قراءة الضم للقراء، فقال: "﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا ﴾، برفع الميم، هذه قراءة القراء، ولو قرئت (بملكنا)، و (ملكنا) كان صواباً، ومعنى (ملكنا) في التفسير أنا لم نملك الصواب إنما أخطأنا... ومن قرأ (بملكنا) بكسر الميم فهو الملك يملكه الرجل تقول: لكل شيء ملكته: هذا ملك يميني للمملوك وغيره مما مُلِكَ.

والمَلِكُ مصدر مَلَكْتَهُ مَلِكاً وَمَلَكَةً: مثل غلبته غلباً وغلَّبَةً. والمَلِكُ السُّلْطَانُ وبعض بني أسدٍ يقول: مَالِي مُلْكٌ، يقول: مالي شيء أملكه"⁽⁹⁹⁾.

وقد ذكر العلماء أن الفتح قراءة نافع، وعاصم، وأبي جعفر، وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف بضمها، وقرأ الباقر بكسر ها، وكلها لغات في مصدر ملك يملك، وهي بمعنى قدرتنا أو أمرنا"⁽¹⁰⁰⁾.

وقد نقل ابن منظور في لسان العرب "وهذا مَلِكٌ يميني، ومَلِكُها، ومَلِكُها؛ أي ما أملكه، قال الجوهري: والفتح أفصح"⁽¹⁰¹⁾.

9. ما يجوز فيه الفتح والضم:

استشهد ابن هشام اللخمي بقراءة بعض القراء ﴿ عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴾ (الواقعة:15) على أن ضمّ الراء فصيح، وفتحها كما في قراءة (سُرر) جائز. وقد ذكر ذلك في معرض ردّه على ابن مكي الصقلي⁽¹⁰²⁾ ... يقول ابن هشام

⁹⁸ المدخل إلى تقويم اللسان، ص193.

⁹⁹ انظر: معاني القرآن، 2، ص189.

¹⁰⁰ انظر: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، 2، ص25.

¹⁰¹ لسان العرب، مادة (ملك).

¹⁰² انظر: تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص246.

اللخمي: "وقوله في هذا الباب: ويقولون: ثياب جُدَد، بفتح الدال، والصواب: جُدُد، كما تقول العامة.

قال الرّاد: قد أجاز المبرّد وغيره في كلّ ما جُمع من المضاعف على (فعل) الضمّ والفتح؛ لثقل التضعيف، فأجاز أن يقال: جُدُد و جُدَد، وسُرُر و سُرَر، وقد قرأ بعض القراء ﴿عَلَى سُرَرٍ مَّوْضُونَةٍ﴾⁽¹⁰³⁾.

ويفهم من هذا النص أن الضمّ جائز وأن الفتح جائز أيضاً، ويبدو أن قول الناس (سُرُر) بالضمّ فيه نوع من إتباع الحركة بمعنى أنهم يتبعون الضمة الضمة. ومن قال (سُرَر) بالفتح فذلك لأن الفتح أخف الحركات، وقد جاء في اللسان " وبعضهم يستثقل اجتماع الضمّتين مع التضعيف، فيردّ الأول منهما إلى الفتح لخفته، فيقول: سُرَر، وكذلك ما أشبهه من الجمع مثل ذليل ودُلل ونحوه"⁽¹⁰⁴⁾.

ث. الزيادة:

استشهد ابن هشام اللخمي بآيات قرآنية على أن الناس قد يزيدون في الكلمة ما ليس حقّه أن يزداد فيها، وقد استدل على ذلك بشواهد من القرآن الكريم، ويتّضح ذلك فيما يأتي:

1. زيادة التاء في كلمة (عصاتي):

ذكر ابن هشام اللخمي في باب (ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل) أن الناس يقولون: عَصَاتِي، وَعَصَاتُكَ، والصواب عَصَايَ وَعَصَاكَ. قال الله تعالى إخباراً عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ (طه: 18)⁽¹⁰⁵⁾.

¹⁰³ المدخل إلى تقويم اللسان، ص 105.

¹⁰⁴ انظر: لسان العرب، مادة (سرر).

¹⁰⁵ انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 267.

ويبدو أن السبب في هذه الظاهرة أن الناس ظنّوا أن الكلمة مؤنّثة بالتاء (عصاة)، ثم ذكروا التاء مع الألف المقصور فقالوا: عصاتي؛ لأن الكلمة مؤنّثة بالألف المقصورة، ثم زادوا عليها التاء أيضاً، فقالوا: عصاتي. وقد ذكر ابن منظور نقلاً عن الأزهري "قال الأزهري: ويقال للعصا عصاة - بالهاء- يقال أخذت عصاته، قال: ومنهم من كره هذه اللغة. روى الأصمعي عن بعض البصريين قال: سميت العصا عصا؛ لأن اليد والأصابع تجتمع عليها، مأخوذ من قول العرب عصوت القوم أعصوهم إذا جمعتهم على خير أو شر، قال: ولا يجوز مدّ العصا ولا إدخال التاء معها، وقال الفراء: أول لحن سمع بالعراق هذه عصاتي بالتاء" (106).

2. زيادة الألف واللام في كلمة (الكافة):

خطأ ابن هشام اللخمي إدخال الألف واللام على (كافة) وذهب إلى أن هذا "لا يجوز، وقد غلطوا في قولهم: يرويه الكافة عن الكافة، والصواب: رواه الناس كافة، كما قال سبحانه: ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ (البقرة: 208)" (107).

د. الحذف:

ويتمثل في حذف تاء التأنيث من كلمة (زوج) مع المؤنث، وقد عدّه ابن هشام اللخمي أفصح من ذكرها اعتماداً على قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (البقرة: 35)، يقول ابن هشام اللخمي: "زَوْج الرجل: وفيها لغتان: زَوْج، وهي أفصح، وزَوْجَة وهي أضعف" (108).

106 انظر: لسان العرب، مادة (عصا).

107 انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 440.

108 السابق، ص 180.

هـ. الجمع:

أورد ابن هشام اللخمي آيات قرآنية للاستشهاد بها على تصويب ما يستعمله عامة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري من صيغ الجمع، وبيان ذلك فيما يأتي:

1. جمع مفعلة:

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكي الصقلي أن الناس "يقولون في جمع مَنارة: مَنَائِر، والصواب: مناور" (109).

وقد أكد ابن هشام اللخمي أن "هذا الذي ذكر هو القياس؛ لأنك إذا جمعت (مَفْعَلَة) أو ما كان على بنائها لم تهمز، نحو: معيشة ومَعَايش، ومصيبة ومصايب. فإن جمعت (فَعِيلَة، وفَعُولَة، وفَعَالَة، وفَاعِلَة) همزت، نحو: سفينة وسفائن، ورَكُوبَة وركائب، وعَجُوزَة وعجائز، ورسالة ورسائل، ودائرة ودوائر" (110).

ثم أورد ابن هشام اللخمي جواز (منائر) نقلاً عن الفراء فقال: "قال الفراء: ولكن العرب قد قالت: منائر، ومزائد جمع مزادة، بالهمز، شبهوهما بفَعِيلَة. قال: والوجه إظهار الواو إن كان من الواو، والياء إن كان من الياء. وقد قرأ أكثر القراء: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ (الأعراف:10)، بغير همز؛ لأنها جمع مَفْعَلَة، وقد همزها بعضهم بتوهم أنها فَعِيلَة" (111).

ومعنى هذا أن الهمز غير فصيح، وأن الناس ظنّوها فَعِيلَة توهمًا، ثم قاسوها في الجمع من طريق القياس الخاطئ على جمع فَعِيلَة، ثم همزوها، مثل: كتيبة وكتائب وسفينة وسفائن؛ ومما يؤكد هذا ما ذكره الفراء بقوله: "وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فَعِيلَة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة

109 انظر: السابق، ص127، وانظر: تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص97.

110 المدخل إلى تقويم اللسان، ص127.

111 السابق، ص128.

الحروف ... وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبّهت بِفَعِيلَةٍ لكثرتها في الكلام" (112).

ويرى ابن هشام اللخمي أن العرب إذا قالت: "منائر، بالهمز، لم يجب أن تلحن بها العامة؛ لنطق العرب بها، وإن كان القياس ترك الهمز" (113).

2. جمع قَرْيَةٍ:

ذكر ابن هشام اللخمي أن الناس يقولون: الْقَرْيَةُ بالتشديد، ويجمعونها على قَرَايَا، "والصواب: قَرْيَةٍ، بالتخفيف، والجمع: قُرَى، قال الله تعالى: ﴿قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾ (الحشر: 14) (114).

وكان الزبيدي قد ذكر في لحن العامة أن الناس يقولون لجمع القرية: قرايا، وكأنهم تابعوا في الجمع من شدد القرية؛ وذلك خطأ، ثم ذكر أن الصواب قَرَى وقَرَايَات (115).

3. جمع عَشَار:

أورد ابن هشام اللخمي (116) قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ (التكوير: 4)، في معرض رده على ابن مكي الصقلي (117)، يقول ابن هشام اللخمي: "وقوله: (ويقولون: امرأة نَافِسَةٌ، والصواب: نَفْسَاء. يقال: نَفِسْت، بضمّ النون، إذا ولدت. ونَفِسْت، بفتحها، إذا حاضت).

قال الرَّادُّ: يُقال: نَفِسْت، بفتح النون. ونَفِسْت، بضمّها، إذا ولدت، وإذا حاضت. ويقال أيضاً: نَفْسَاء، ونَفْسَاء، بضمّ النون وفتحها. وقالوا: نَفْسَاء، بفتح النون

112 معاني القرآن، 1، ص 373.

113 المدخل إلى تقويم اللسان، ص 128.

114 انظر: السابق، ص 453.

115 انظر: لحن العامة، ص 145.

116 انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 121.

117 انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 172.

وإسكان الفاء. والجمع نُفَسَاوَات، وُفَّاس، وُفَّس، وِنَفَاس، كعُشْرَاء
وعِشَار" (118).

4. جمع أهل:

استشهد ابن هشام اللخمي بقوله تعالى: ﴿سَخَّطْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ (الفتح: 11)
على أن جمع أهل أهلون، يقول: "والأهل: وفيه لغتان: أهلٌ وأهْلَةٌ، فجمعه
أهل: أهلون، وجمع أهْلَةٌ: أهلات" (119).

و. بناء فَعَالٍ وَمَفْعُولٍ:

1. فَعَالٍ:

ذهب ابن هشام اللخمي في معرض حديثه عن (نشأء) التي تطلق على صانع
السفن إلى أن (رَشَاد) بتشديد الشين من (أُرْشَد) (120)، واحتج على ذلك بقراءة
من قرأ ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (غافر: 29)، بتشديد الشين، يريد الله
عَزَّ وَجَلَّ.

لم ينسب ابن هشام اللخمي القراءة السابقة إلى صاحبها؛ ولكنها لمعاد بن جبل
رضي الله عنه (121)، وقد ذكر ابن جني أنه قرأها على المنبر (122).

وإذا كان ابن هشام اللخمي يرى أن (رَشَاد) من الرباعي (أرشد) فإن ابن جني
يذهب إلى أنه "لا ينبغي أن يحمل على أنه من أرشد يرشد؛ لأن (فَعَالاً) لم
يأت إلا في أحرف محفوظة، وهي أجبر فهو جَبَّار، وأسأر فهو سَأْر، وأقصر

118 المدخل إلى تقويم اللسان، ص 121.

119 السابق، ص 206.

120 انظر: السابق، ص 493.

121 انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص 132، والمحتسب لابن جني، 2، ص 241.

122 انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 2، ص 241.

فهو قصّار، أدرك فهو درّاك" (123). عليه فقد خرّج (رشد) أي (رشد) بمعنى (أرشد) تقديراً لا استعمالاً، ثم ذهب إلى أن المعنى راجع فيما بعد إلى أنه (مُرشِد)، وذلك لأنه إذا رَشِدَ أرشِد؛ لأن الإرشاد من الرشد، فكأنه من باب الاكتفاء بذكر السبب من المسبب (124).

2. مَفْعُول:

خطأ ابن هشام اللخمي الذين يقولون: رجلٌ موسوعٌ عليه مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ ﴾ (البقرة: 236)، يقول: "ويقولون: رجلٌ موسوعٌ عليه، والصواب: مُوسَعٌ عليه، بتثديد السين، وقد أوسع الرجل، إذا استغنى" (125).

ويبدو أن السبب في هذه الظاهرة هو الخلط في اسم المفعول بين ما كان من الثلاثي وما كان من الرباعي، فيقولون: موسوع، والصواب موسِع. وقد جاءت بعض المصادر على مفعول، مثل كلمة المفتون، وقد عدّ ابن هشام اللخمي من ذلك قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونُ ﴾ (القلم: 6)، يقول: "ويقولون: مالي فيه منفع، فيغلطون فيه؛ لأن المنفع من أُوصل إليه النفع، والصواب أن يقال: ما لي فيه نفعٌ أو منفعةٌ؛ لأنه لم يجيء من المصادر على (مفعول) إلا أسماء قليلة.... وقد ألحق بها قوم المفتون" (126).

ثالثاً: التركيب:

اقتصرت الشواهد القرآنية التي استشهد بها ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، على قضايا الاستعمال النحوي التي تؤكد أن عامة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري، كانوا يستعملون بعض

123 السابق نفسه.

124 انظر: السابق، 2، ص 242.

125 المدخل إلى تقويم اللسان، ص 246.

126 السابق، ص 451.

الظواهر النحوية بنظام يغير ما ورد في القرآن الكريم، وقد اقتصر هذه الظواهر على ثلاث قضايا، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ. الجمع بين تاء المضارعة ونون النسوة:

ذكر ابن هشام اللخمي أن عامة أهل الأندلس يقولون: "الهنداتُ تَخْرُجْنَ، بالتاء، والصواب: يخرجن بالياء؛ لأنه لا يجمع في هذا القبيل بين تاء المضارعة والنون، ووجه الكلام أن يُلفظ فيه بياء المضارعة" (127)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْقَطِرُنَ مِنْهُ﴾ (مريم: 90).
وقد عدّ ابن خالويه هذه القراءة؛ أي بالياء شاذة، ونسبها لابن مسعود (128). أما ابن الجزري فقد ذكر أنها قراءة نافع والكسائي (129)، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث، وذهب إلى أنه جاز تذكير الفعل وتأنيثه؛ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي.

ب. إضمار الفعل بعد لو:

استشهد ابن هشام اللخمي بقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الإسراء: 100)؛ وذلك في معرض رده على الزبيدي لما قاله في بيت عثمان بن عفان رضي الله عنه:

فَلَوْ لِي قُلُوبُ الْعَالَمِينَ بِأَسْرَهَا لَمَا مَلَأْتُ لِي مِنْهُ مَعْتَبَةً قَلْبًا

قال الزبيدي: "هكذا قال: فلو لي قلوب، وأنا أستريبُ به؛ لأن لو لا: يأتيها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً" (130).

وفي الشاهد القرآني الذي أورده ابن هشام اللخمي قد ولي (لو) فعل مضمراً، وارتفع الاسم الذي بعدها به، فاعل بفعل مضمراً دل عليه (تملكون) (131).

127 السابق، ص344.

128 انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص85.

129 انظر: المهذب في القراءات العشر، 1، ص12.

130 لحن العامة، ص90، وانظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص55.

ثم أعقب ابن هشام اللخمي بقوله: "وكذلك (لو) في البيت وليها الفعل مضمرأ، وارتفاع الاسم الذي بعدها به"⁽¹³²⁾، وأورد شواهد شعرية تعضد ما ذهب إليه قائلاً: "فهذه كلها محمولة على الفعل المضمر عند البصريين. فإذا كان هذا فمم استراب؟ لكنه لم يدر كيف يقدره إذا لم يقع بعد (القلوب) فعل يفسره، فاستراب لذلك. وتقدير الفعل: لو كانت لي، أو خلقت لي، أو استقرت لي أو ما شاكل هذا مما يدل عليه السياق"⁽¹³³⁾.

ج. المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف الجر:

ذكر ابن هشام اللخمي أن عامة أهل الأندلس يقولون: بعثت إليه بسلام، وأرسلت إليه بعبد⁽¹³⁴⁾، هكذا بتعدي الفعلين (بعث، وأرسل) بحرف الجر. ثم ذكر أن الصواب تعديهما دون حرف الجر، فقال: "والصواب: بعثت إليه غلاماً، وأرسلت إليه عبداً؛ لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه: بعثته وأرسلته، وفيما يُحمل: بعثت به وأرسلت به"⁽¹³⁵⁾، واستشهد على ذلك بقول الله سبحانه إخباراً عن بلقيس: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ (النمل:35)، وقال فيما يتصرف بنفسه: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ (المؤمنون:44). ويفهم من هذا أن تعدي الفعل بحرف الجر أو دونه مرتبط بدلالته، فإن كان مما يُحمل فهو متعدي بحرف الجر، وإن كان مما يتصرف بنفسه فهو متعدي دون حرف الجر، مثل (أرسلنا رسلنا، وأرسلت عبداً).

131 انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص55.

132 السابق، ص56.

133 السابق نفسه.

134 انظر: السابق، ص419.

135 السابق نفسه.

رابعاً: الدلالة:

ترتبط الشواهد القرآنية المتصلة بالدلالة عند ابن هشام اللخمي في كتابه (المدخل إلى تقوين اللسان وتعليم البيان) بما يصور دلالة كلمة من الكلمات، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ. دلالة بعض الكلمات:

1. دلالة (أرسي):

أورد ابن هشام اللخمي قول الله تعالى: ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾ (النازعات:32) مستشهداً به على أن دلالة كلمة أرسي، أي ثبَّتْهَا ... يقول: "أرست السفينة، وهي لغة قليلة حكاها أبو عبيدة، والأكثر: رست رَسَوْاً ورُسُوْاً، إذا انتهى أسفلها على قرار الماء. وأرسيتها أنت إذا فعلت بها ذلك ولم تقل العرب: مُرْسٍ من أرسي، اكتفت براسٍ. فقول العامة: قاربٌ مُرْسٍ وسفينة مرسية، خطأ، والصواب: قاربٌ راسٍ وسفينة راسية" (136).

2. دلالة (جُمِّل):

ذكر ابن هشام اللخمي أن عامة أهل الأندلس يقولون لحبل السفينة: (طَوْنَس)، ثم ذكر أن العرب تقول له: جُمِّل، بضم الجيم وتشديد الميم (137)، واستشهد على ذلك بقراءة من قرأ:

﴿ حَتَّى يَلِجَ الْجُمْلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ (الأعراف:40).

3. دلالة (عند):

أورد ابن هشام اللخمي في معرض تصويبه لاستعمال العامة (مضيت إلى عنده، وجاء إلى عندي) أن الفعل يتعدى إلى (عند) بنفسه دون حرف الجر إلا

136 انظر: السابق، ص234.

137 السابق، ص350.

(من) فإنهم أجازوا (جئت من عنده) ... ثم ذكر أن (عند) تأت لمعانٍ عدة، منها بمعنى الفضل والإحسان⁽¹³⁸⁾، واستشهد على ذلك بقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَمَّمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ (القصص:27).

4. دلالة (باء) الجر:

رأينا فيما سبق كيف كان ابن هشام يستشهد بآيات قرآنية على دلالة كلمة من الكلمات، وهنا نجده يوضح دلالة بعض الحروف اعتماداً على ما ورد في القرآن الكريم.

ومن ذلك ما أوضحه من أن (الباء) جاءت بمعنى (عن) في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج:1) ... ثم ذكر أنها جاءت بمعنى (على) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ﴾ (هود:41) ... وكان ذلك في معرض تصويبه لما تخطئ به العامة في قولهم: (رميت بالقوس)، والصواب أن يقال: رميت عن القوس أو على القوس، موضحاً أن إقامة حروف الجرّ مقام بعض إنما جُوز في الموضع الذي ينتفي فيه اللبس ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ، ولو قيل هنا: رمى بالقوس؛ لدلّ ظاهر الكلمة على أنه نبذها من يده، وهو ضدّ المراد بلفظه، فلهذا لم يجز التأويل للباء فيه⁽¹³⁹⁾.

ت. تعميم الدلالة:

تؤكد الشواهد القرآنية التي استشهد بها ابن هشام اللخمي على دلالة بعض الكلمات أنها تعرّضت للتطور الدلالي؛ وذلك بتعميم دلالتها بعد أن كانت مقيدة بدلالة بعينها.

ويتضح ذلك فيما يأتي:

¹³⁸ انظر: السابق، ص300.

¹³⁹ انظر: السابق، ص281 ص282.

1. تعميم دلالة (أرملة):

ذهب ابن هشام اللخمي إلى أن كلمة (أرملة) خاصة بالنساء إذ قال: "إنما ذلك واقع بالنساء، إذ كان الرجال هم المنفقون عليهن"⁽¹⁴⁰⁾ مستنداً في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء:34)، وأورد الزبيدي في كتابه لحن العامة "ويقولون: امرأة أرملة ونسوة أرامل، للنساء اللاتي هلك عنهن أزواجهن. والأرملة: المحتاجة"⁽¹⁴¹⁾.

وهذا معناه أن تعميم دلالة كلمة أرملة عرفه الزبيدي في القرن الرابع الهجري، وظل موجوداً حتى عصر ابن هشام اللخمي؛ أي في القرن السادس الهجري.

ومن هنا فقد ردّ ابن هشام اللخمي على الزبيدي تعميم دلالة (أرملة) احتجاجاً بالشاهد القرآني السابق. ويرى ابن هشام اللخمي أنه كان ينبغي على الزبيدي ألا يدخل مثل هذا في لحن العامة؛ لأنه قد قال به كثير من اللغويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحّن به العامة، ونقل عن ابن الأعرابي، أن الأرملة التي مات عنها زوجها، ثم قال: "وهذا الذي قاله ابن الأعرابي هو المعروف الذي يستعمله الناس قديماً وحديثاً"⁽¹⁴²⁾.

2. تعميم دلالة (بور):

ذكر ابن هشام اللخمي أن كلمة (بور) بضم الباء تكون بمعنى الهلاك؛ لمستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ (الفتح:12)، ثم نقل عن أهل الأندلس أنهم يقولون للأرض التي لم تزرع بور، بضم الباء. يقول ابن هشام اللخمي: "ويقولون للأرض التي لم تزرع: بور، بضم الباء، والصواب: بؤر، بفتحها"⁽¹⁴³⁾.

¹⁴⁰ السابق، ص51.

¹⁴¹ لحن العامة، ص229.

¹⁴² المدخل إلى تقويم اللسان، ص49.

¹⁴³ السابق، ص342.

3. تعميم دلالة (فرث):

ذكر ابن هشام اللخمي أن (الفرث) يكون في الكرش (144) اعتماداً على قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرَثٍ وَدَمٍ ﴾ (النحل:66).

يقول ابن هشام اللخمي: "ويقولون لما يخرج من الكرش: الفرث، وهو لا يُسمى فرثاً إلا مادام في الكرش ... فإذا لُفظ منها سُمِّي: السرجين" (145).

ث. تخصيص الدلالة:

أوضحت الشواهد القرآنية التي أوردها ابن هشام اللخمي في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) تخصيص دلالة بعض الكلمات، ويتضح ذلك فيما يأتي:

1. تخصيص دلالة (مئقال):

ذكر ابن هشام اللخمي أن (المئقال) زنة الشيء الذي يُثقل به (146) اعتماداً على قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (الزلزلة:7).

وقد نقل ابن هشام اللخمي عن عامة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري أنهم يستعملون الكلمة للدلالة على الدينار، يقول: "ويقولون للدينار من الذهب: مئقال، وإنما المئقال زنة الشيء الذي يُثقل به ... وثقل الشيء: وزنه" (147).

2. تخصيص دلالة (الحلم):

أورد ابن هشام اللخمي أن عامة أهل الأندلس لا يعرفون للحلم إلا الصفح والتغاضي (148).

144 انظر: السابق، ص410.

145 السابق، ص410.

146 انظر: السابق، ص459.

147 السابق، ص459 ص460.

148 انظر: السابق، ص325.

ثم ذكر "والحليمُ يكون الصَّفُوح، ويكون العاقِل، وإن كان منتصفاً لنفسه غير صفوح، قال الله تعالى: ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا ﴾ (الطور:32) أي عقولهم" (149).

3. تخصيص دلالة (الأيّم):

نقل ابن هشام اللخمي عن عامة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري أنهم يقولون: الأيّم لمن مات عنها زوجها أو طلقها (150).

ثم ذكر ابن هشام اللخمي أن الأمر ليس كذلك "إنما الأيّم التي لا زوج لها، كانت بكراً أو ثيباً" (151)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامِي مِنْكُمْ ﴾ (النور:32) ... ويقال للرجل أيضاً (أيّم) إذا لم تكن له زوجة.

ومعنى هذا أن دلالة الكلمة أعمّ مما كان يستعمل في القرن السادس الهجري، فهي تستعمل للمرأة التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً، وتستعمل للرجل إذا لم تكن له زوجة... ولكن العامة خصّوها في القرن السادس الهجري بالمرأة التي مات زوجها أو طلقها.

4. تخصيص دلالة (قوارير):

ذكر ابن هشام اللخمي أن عامة أهل الأندلس "يقولون لظرف صغير من زجاج يُجعل فيه الطيب: قارورة. يُقال فيها أيضاً: قارور، بغير تاء تأنيث" (152).

ثم ذكر أن كل ما قرّ فيه الشراب وغيره فهو قارور، سواء كان من زجاج أم غيره، وقيل لا يكون إلا من زجاج خاصة (153).

149 السابق، ص325.

150 انظر: السابق، ص311.

151 السابق نفسه.

152 السابق، ص392.

153 انظر: السابق نفسه.

ثم نقل عن بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾
(الإنسان:16)، أنها أوانٍ يُقَرُّ فيها الشراب، وقيل إنها أوانٍ من فضة في
صفاء القوارير، ثم نقل عن ابن دريد قوله: وهذا أعجب التفسيرين إليَّ (154).

154 انظر: السابق، ص392 ص393.

الخاتمة:

• في ختام هذا البحث يتبين لنا توظيف ابن هشام اللخمي للشاهد القرآني كونه معياراً للفصاحة، فقد كان ابن هشام اللخمي يذكر الاستعمالات اللغوية، ثم يصوّب هذا الاستعمال أو ذلك اعتماداً على ما ورد في القرآن الكريم. من هنا فإن معيار الفصاحة عند ابن هشام اللخمي يرتبط بالشاهد القرآني ارتباطاً وثيقاً.

• لقد كان ابن هشام اللخمي يميل إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنية، ناسباً بعض القراءات إلى أصحابها، ومن ذلك استشهاده بقراءة ورش ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ على أن ما ذكره ابن مكي الصقلي في تنقيف اللسان من قول العامة (واسيتك)، هو القياس وغير ممتنع أن يأتي بالواو كما حكاه الأخفش... ولكن بعض القراءات أوردها غير منسوبة إلى أصحابها، ومن ذلك قراءة ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُنْكَأً﴾، وهذه القراءة لأبي جعفر المخزومي المدني أحد القراء العشرة.

كما أن ابن هشام اللخمي كان ينسب بعض القراءات بعبارة (وقد قرأت القراء) ومن ذلك ما ذكره من أن ميم كلمة (مُلك) يجوز فيها فتح الميم، وكسرهما، وضمّها... وقد استشهد على ذلك بقراءة القراء ﴿مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمُلْكِنَا﴾ بضمّ الميم وكسرهما وفتحها. وقد أثبت البحث أن الفتح قراءة نافع وعاصم وأبي جعفر، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّها، وقرأ الباقر بكسرهما.

وهناك قراءات أوردها ابن هشام اللخمي منسوبة لبعض القراء، ومن ذلك قوله: وقد قرأ بعض القراء ﴿عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ﴾، فقد استشهد بهذه القراءة على جواز ضمّ الراء وفتحها من كلمة (سُرر).

• لقد احتجّ ابن هشام اللخمي بالقراءات الشاذة، ومن ذلك مثلاً ما ذكره من أن الناس يقولون (بحر غميق، وواد غميق، والصواب عميق بالعين)، ثم ذكر أنه قد قرئ في الشاذ ﴿مِنْ كُلِّ فَجٍّ غَمِيقٍ﴾.

• لقد كان ابن هشام اللخمي يكتفي بذكر موضع الشاهد من الآية، دون أن يذكر نص الآية كاملاً، وفي بعض الأحيان كان يتخذ من الشاهد القرآني مدخلاً للرد على كل من الزبيدي في كتابه لحن العامة، وابن مكي الصقلي في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان.

وبعد ... فقد تبين لنا توظيف الشاهد القرآني في كتاب المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) لابن هشام اللخمي، الذي كان معياراً لتحديد فصاحة الكلمة في الاستعمال لديه.

الهوامش والإحالات:

- (١) انظر: التكملة لكتاب الصلة لأبي عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي المعروف بابن الأبار، 2، ص675 ... كما ينظر في ترجمته: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، ص298، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لمحمد بن عبدالله الأنصاري، 6، ص70، والوفاي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، 2، ص131، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين الفيروزآبادي، ص209، وكشف الظنون لحاجي خليفة، 2، ص1807، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين لإسماعيل بن محمد البغدادي، 2، ص97، والأعلام لخير الدين الزركلي، 5، ص318.
- (٢) انظر: السابق نفسه، والذيل والتكملة لمحمد بن عبدالله الأنصاري، 6، ص70.
- (٣) انظر: الذيل والتكملة، 6، ص70.
- (٤) انظر: التكملة لكتاب الصلة، 2، ص675.
- (٥) انظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، 6، ص71.
- (٦) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، ص9 ص10.
- (٧) هو محمد بن عبدالله بن عبدالمملك الأنصاري صاحب كتاب الذيل والتكملة توفي سنة 703هـ.
- (٨) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبار توفي سنة 658هـ.
- (٩) انظر: التكملة لكتاب الصلة، 2، ص676.
- (١٠) هو صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي توفي سنة 764هـ.
- (١١) انظر: الوفاي بالوفيات، 2، ص131.
- (١٢) هو أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي توفي سنة 817هـ.
- (١٣) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص209.

- (١٤) انظر: المدخل إلى تثقيف اللسان وتعليم البيان، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، ص26.
- (١٥) انظر: المدخل إلى تثقيف اللسان وتعليم البيان، ص26.
- (١٦) انظر: السابق، الصفحات: 137-512.
- (١٧) انظر: السابق، ص513.
- (١٨) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص211.
- (١٩) تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص34.
- (٢٠) الشواهد والاستشهاد في النحو، ص23.
- (٢١) الصحاح (شاهد).
- (٢٢) لسان العرب (شاهد).
- (٢٣) القاموس المحيط (شاهد).
- (٢٤) مختار الصحاح، ص349.
- (٢٥) الفروق في اللغة، ص88.
- (٢٦) شرح التصريح على التوضيح، 1، ص16.
- (٢٧) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص86 ص87.
- (٢٨) المزهرة في اللغة، 1، ص167، وانظر: الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا للأستاذ سعيد الأفغاني، الصفحات: 5-9.
- (٢٩) انظر: المزهرة في اللغة، 1، الصفحات: 227-229.
- (٣٠) انظر: عصور الاحتجاج، 1، ص172 ص173.
- (٣١) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص56.
- (٣٢) البرهان في علوم القرآن، 1، ص318.
- (٣٣) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 1، ص4.
- (٣٤) في أصول النحو، ص45.
- (٣٥) الاستشهاد بالحديث في اللغة (مقال منشور في مجمع اللغة العربية الملكي) بالقاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، 1355هـ/1937م، العدد الثالث، ص197.
- (٣٦) الاقتراح، ص33.
- (٣٧) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص83.
- (٣٨) المزهرة في علوم اللغة، 1، ص486.

- (٣٩) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 139.
- (٤٠) الكتاب، 3، ص 548.
- (٤١) انظر: الأصوات اللغوية، ص 72.
- (٤٢) السابق نفسه، وانظر: في اللهجات العربية، ص 77.
- (٤٣) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 47 ص 48.
- (٤٤) انظر: الإبدال، باب الكاف والجيم، ص 118.
- (٤٥) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 114.
- (٤٦) إذ قال: "قال الرّاد: هذا الذي قاله هو القياس، وقد جاء بالواو" ... انظر: السابق نفسه.
- (٤٧) انظر: السابق، ص 115.
- (٤٨) انظر: الأصوات اللغوية، ص 72.
- (٤٩) انظر: الإبدال لابن السكيت، باب الهمزة، ص 138.
- (٥٠) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 258 ص 259.
- (٥١) انظر: الإبدال باب العين والغين، ص 111.
- (٥٢) انظر: الأصوات اللغوية، ص 71.
- (٥٣) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 347.
- (٥٤) انظر: الإبدال، باب القاف والكاف، ص 113.
- (٥٥) انظر: الأصوات اللغوية، ص 67.
- (٥٦) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 134 ص 135.
- (٥٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص 182.
- (٥٨) انظر: معاني القرآن، 3، ص 300.
- (٥٩) انظر: المقتضب، 2، ص 311، والبيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري، 1، ص 397، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 2، ص 659، ومغني البيب لابن هشام، ص 844.
- (٦٠) الكتاب، 3، ص 504.
- (٦١) انظر: المقتضب، 2، الصفحات: 311-313.
- (٦٢) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 271.
- (٦٣) انظر: الخصائص لابن جني، 3، ص 122.
- (٦٤) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 149.

- (٦٥) انظر: المنقوص والممدود، ص50.
- (٦٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص28.
- (٦٧) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (خطأ).
- (٦٨) انظر: باب الهجاء لابن الدهان، ص120.
- (٦٩) هو: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام (ت231هـ) ... والبيت في ديوانه، 3، ص343.
- (٧٠) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص85.
- (٧١) السابق نفسه.
- (٧٢) السابق، ص85 ص86.
- (٧٣) المدخل إلى تقويم اللسان، ص292 ص293.
- (٧٤) انظر: السابق نفسه.
- (٧٥) انظر: لسان العرب (نكس).
- (٧٦) المدخل إلى تقويم اللسان، ص63.
- (٧٧) الكتاب، 4، ص63.
- (٧٨) انظر: السابق، 4، ص64.
- (٧٩) المدخل إلى تقويم اللسان، ص422.
- (٨٠) انظر: الكتاب، 4، ص433.
- (٨١) السابق، 4، ص435.
- (٨٢) انظر: السابق، 4، ص365.
- (٨٣) السابق نفسه.
- (٨٤) انظر: السابق نفسه.
- (٨٥) المدخل إلى تقويم اللسان، ص391.
- (٨٦) السابق، ص278.
- (٨٧) السابق، ص418.
- (٨٨) السابق، ص400.
- (٨٩) السابق، ص392.
- (٩٠) انظر: السابق، ص426.
- (٩١) انظر: السابق، ص282.
- (٩٢) السابق، ص399 ص400.

- (٩٣) انظر: السابق، ص 278 ص 279.
- (٩٤) السابق، ص 465.
- (٩٥) انظر: السابق، ص 138.
- (٩٦) انظر: السابق، ص 138 ص 139.
- (٩٧) انظر: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، 1، ص 336.
- (٩٨) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 193.
- (٩٩) انظر: معاني القرآن، 2، ص 189.
- (١٠٠) انظر: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، 2، ص 25.
- (١٠١) لسان العرب، مادة (ملك).
- (١٠٢) انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 246.
- (١٠٣) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 105.
- (١٠٤) انظر: لسان العرب، مادة (سرر).
- (١٠٥) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 267.
- (١٠٦) انظر: لسان العرب، مادة (عصا).
- (١٠٧) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 440.
- (١٠٨) السابق، ص 180.
- (١٠٩) انظر: السابق، ص 127، وانظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 97.
- (١١٠) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 127.
- (١١١) السابق، ص 128.
- (١١٢) معاني القرآن، 1، ص 373.
- (١١٣) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 128.
- (١١٤) انظر: السابق، ص 453.
- (١١٥) انظر: لحن العامة، ص 145.
- (١١٦) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص 121.
- (١١٧) انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 172.
- (١١٨) المدخل إلى تقويم اللسان، ص 121.
- (١١٩) السابق، ص 206.
- (١٢٠) انظر: السابق، ص 493.

- (١٢١) انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص132، والمحتسب لابن جني، 2، ص241.
- (١٢٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 2، ص241.
- (١٢٣) السابق نفسه.
- (١٢٤) انظر: السابق، 2، ص242.
- (١٢٥) المدخل إلى تقويم اللسان، ص246.
- (١٢٦) السابق، ص451.
- (١٢٧) السابق، ص344.
- (١٢٨) انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص85.
- (١٢٩) انظر: المهذب في القراءات العشر، 1، ص12.
- (١٣٠) لحن العامة، ص90، وانظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص55.
- (١٣١) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص55.
- (١٣٢) السابق، ص56.
- (١٣٣) السابق نفسه.
- (١٣٤) انظر: السابق، ص419.
- (١٣٥) السابق نفسه.
- (١٣٦) انظر: السابق، ص234.
- (١٣٧) السابق، ص350.
- (١٣٨) انظر: السابق، ص300.
- (١٣٩) انظر: السابق، ص281 ص282.
- (١٤٠) السابق، ص51.
- (١٤١) لحن العامة، ص229.
- (١٤٢) المدخل إلى تقويم اللسان، ص49.
- (١٤٣) السابق، ص342.
- (١٤٤) انظر: السابق، ص410.
- (١٤٥) السابق، ص410.
- (١٤٦) انظر: السابق، ص459.
- (١٤٧) السابق، ص459 ص460.
- (١٤٨) انظر: السابق، ص325.
- (١٤٩) السابق نفسه.

- (١٥٠) انظر: السابق، ص 311.
- (١٥١) السابق نفسه.
- (١٥٢) السابق، ص 392.
- (١٥٣) انظر: السابق نفسه.
- (١٥٤) انظر: السابق، ص 392 ص 393.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأزهرى، الشيخ خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1954م.
- الأفغانى، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهداها، دار الفكر، دمشق، ط1، 1390هـ/ 1981م.
- ابن الأنبارى، كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400هـ، 1980م.
- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، سنة 1961م.
- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1965م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ، 1997م.
- الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1983م.
- ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/ 1983م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969م.
- الجوهرى، إسماعيل بن حماد، صحاح اللغة وتاج العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، بيروت، 1979م.

- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، نشره: برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1995م.
- ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري، باب الهجاء، تحقيق: فايز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، لحن العامة، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، 1967م.
- الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمّان، ط1، 1997م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1376هـ.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كتاب الإبدال، تحقيق: الدكتور حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1398هـ.
- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد، الاقتراح، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ شرحه وضبطه وصححه و عنون حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت.
- الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ/ 2005م.
- عبادة، محمد إبراهيم، عصور الاحتجاج في النحو العربي، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 5، 1401هـ/1981م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
- المنقوص والممدود، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، 1967م.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 1403هـ.
- قباوة، فخر الدين، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، دار الملتقى، حلب، ط 1، 1425هـ/2004م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/1994م.
- محيسن، محمد سالم، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر لابن الجزري، تهذيب وتصحيح وتعليق: الشيخ السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2002م.
- ابن مكي الصقلي، أبو جعفر عمر بن خلف، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1410هـ/1990م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، 1955م.
- النايلة، عبد الجبار علوان: الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ط 1، 1390هـ/1970م.

- ابن هشام اللخمي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1424هـ/ 2003م.
-